منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٤٦/٧ إضافة ١**
الدورة السادسة والأربعون بعد المائة **١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩**
البند ٧-٢ من جدول الأعمال المؤقت **EB146/7 Add 1**

متابعة الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالصحة

الإعلان السياسي المنبثق عن الاجتماع الرفيع المستوى الثالث للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير المُعدية (غير السارية) ومكافحتها

نتائج العملية التشاورية بشأن تنفيذ الاستراتيجية العالمية للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار وسبيل المُضي قُدماً

تقرير من المدير العام

١- استجابة لطلب جمعية الصحة إلى المدير العام في المقرر الإجرائي ج ص ع٧٢(١١) (٢٠١٩) بتقديم تقرير عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمنظمة للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار خلال العقد الأول الذي مرّ منذ اعتمادها، وسبيل المُضي قُدماً، وتمشياً مع التزام المدير العام بإعداد التقرير بتشاور تام مع الدول الأعضاء وبمشاركة كاملة منها، شرعت الأمانة في عملية تشاورية واسعة النطاق.[١] وقد اكتملت العملية، ويلخص هذا التقرير النتائج التي أسفرت عنها.

العملية التشاورية

٢- شملت العملية التشاورية ما يلي: (أ) مناقشات في إطار منتدى المنظمة الثاني المعني بالكحول والمخدرات وسلوكيات الإدمان (جنيف، يومي ٢٧ و٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٩) مع ممثلي المكاتب الحكومية المسؤولة عن وضع سياسات الكحول وتنفيذها، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني؛ (ب) مشاورات تقنية إقليمية مع الدول الأعضاء في أقاليم المنظمة الستة كافة (أيلول/ سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر)؛ (ج) مشاورة إلكترونية بشأن ورقة مناقشة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر[٢] ومفتوحة أمام الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وغيرها

---

١ منظمة الصحة العالمية. تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمنظمة للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار خلال العقد الأول الذي مرّ منذ اعتمادها، وسبيل المُضي قُدماً (بالإنكليزية) (https://www.who.int/substance_abuse/activities/globalstrategy/en/، تم الاطلاع في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

٢ ورقة مناقشة: تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمنظمة للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار خلال العقد الأول الذي مرّ منذ اعتمادها، وسبيل المُضي قُدماً (بالإنكليزية) (https://www.who.int/docs/default-source/alcohol/2010-strategy/discussion-paper.pdf?sfvrsn=a171471c_2، تم الاطلاع في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

من المنظمات الحكومية الدولية والجهات الفاعلة غير الحكومية (تشرين الأول/ أكتوبر – تشرين الثاني/ نوفمبر)؛ (د) مشاورة غير رسمية مع الدول الأعضاء (جنيف، ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩). وبالإضافة إلى ذلك، أجرت الأمانة مسحاً عالمياً بشأن التقدم المحرز في تحقيق الغاية ٣-٥ المتعلقة بالصحة (تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك) من الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة التي تركز على تنفيذ الاستراتيجية العالمية للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار وقدرة النظم الصحية على معالجة الاضطرابات الناجمة عن تعاطي مواد الإدمان.

٣- وحضر منتدى المنظمة الثاني المعني بالكحول والمخدرات وسلوكيات الإدمان ١٧٢ مشاركاً من ٥٣ بلداً، واجتذبت المشاورات الإقليمية أكثر من ١٥٠ مشاركاً من ١٢٢ بلداً وإقليماً. وخلال المشاورة التي أُجريت على شبكة الإنترنت، تلقت الأمانة ١٩١ تعليقاً[1] من ٧٦ بلداً، بما في ذلك ٢٩ دولة عضواً ومؤسسة حكومية و٤ منظمات حكومية دولية و١٠٧ منظمات غير حكومية و٧ مؤسسات أكاديمية و٤٤ كياناً من القطاع الخاص. وشارك ٥٢ من ممثلي الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية في المشاورات غير الرسمية مع الدول الأعضاء. وتناولت الأسئلة الرئيسية التي أُثيرت خلال المشاورات تنفيذ الاستراتيجية العالمية، مع التركيز على التحديات والفرص وسبيل المُضي قُدماً.

التحديات

٤- مازالت هناك تحديات هائلة تعترض إعداد سياسات فعالة بشأن الكحول وتنفيذها. وترتبط هذه التحديات بجملة أمور منها التعقيد الذي تتسم به المشكلة، وطبيعة الحلول العالية المردودية الشاملة لعدة قطاعات، والمستويات المحدودة أحياناً للإرادة والالتزام السياسيْن للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بدعم وضع وتنفيذ تدابير فعالة في سياق الالتزامات الاقتصادية الدولية والمصالح التجارية القوية. وتتوزّع مسؤولية معالجة المشاكل بين كيانات مختلفة، من بينها الدوائر الحكومية، ومختلف المهن والمجالات التقنية، مما يعقّد التنسيق والتعاون على جميع المستويات.

٥- ويعد شرب الكحول راسخاً في الأعراف الاجتماعية والتقاليد الثقافية للعديد من المجتمعات. إن الأعراف الاجتماعية السائدة التي تدعم سلوك شرب الكحول والرسائل المتناقضة بشأن الأضرار والفوائد الناجمة عن شرب الكحول قد تشجع كلها على استهلاك الكحول وتؤخر تبنّي سلوك مناسب في السعي إلى الحصول على الرعاية الصحية وتضعف العمل المجتمعي. وتشير البيّنات المجمّعة حتى الآن إلى أن استهلاك الكحول مرتبط بمخاطر صحية كامنة، حتى وإن كان حجم هذه المخاطر وعواقبها على صحة شاربي الكحول متفاوتة تفاوتاً كبيراً. إنّ وعي صناع القرار وعامة الناس بالأثر السلبي لاستهلاك الكحول على صحة وسلامة السكان بشكل عام، وتقبّلهم لذلك الأثر، لايزالان ضعيفيْن، مما يساهم في تدني الأولوية الممنوحة للتصدي لتعاطي الكحول على نحو ضار مقارنةً بمشاكل الصحة العمومية الأخرى.

٦- وقد أصبح إنتاج المشروبات الكحولية موضع تركيز وعولمة متزايدين خلال العقود الأخيرة. كما أن التضارب في المصالح على نطاق حكومات البلدان ككل، بما فيها تلك المرتبطة بإنتاج الكحول وتجارته، غالباً ما يتسبب في عدم اتساق السياسات وفي إضعاف جهود مكافحة الكحول. ويختلف الوضع على الصعيدين

١ تُتاح التعليقات الواردة خلال المشاورة التي أُجريت على شبكة الإنترنت على الرابط التالي: https://www.who.int/health-topics/alcohol/online-consultation (تم الاطلاع في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

الوطني ودون الوطني، على الرغم من أن الاتجاهات العامة نحو إزالة الضـــوابط التنظيمية خلال العقود الأخيرة أدت في كثير من الأحيان إلى إضعاف الضوابط المفروضة على الكحول في سبيل تحقيق مصالح اقتصادية على حساب الصحة العمومية والرفاه.

٧- ولايزال الكحول المادة الوحيدة النفسانية التأثير والمفضية للاعتماد التي لها أثر كبير على صحة سكان العالم التي لم تخضـــع للمراقبة على الصـــعيد الدولي بموجب صـــكوك تنظيمية ملزمة قانوناً، مما يحد من قدرة الحكومات الوطنية ودون الوطنية على تنظيم توزيع الكحول وبيعه وتسويقه في سياق المفاوضات التجارية الدولية والإقليمية والثنائية، وعلى حماية وضع السياسات المتعلقة بالكحول من تدخل الأوساط التجارية. ويستدعي هذا الوضـع المطالبة بسّـن قانون معياري عالمي بشـأن الكحول على المسـتوى الحكومي الدولي، يكون على شـاكلة اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وإجراء مناقشات بشأن جدوى اعتماد مثل هذا الصك الدولي الملزم قانوناً ومدى الحاجة إليه.

٨- وتُقدّر نسبة الكحول المنتج بشكل غير رسمي وغير قانوني بحوالي ٢٥٪ من إجمالي استهلاك الكحول للفرد في جميع أنحاء العالم، وتتجاوز هذه النسبة في بعض الولايات القضائية نصف إجمالي كمية الكحول التي يستهلكها السكان.[١] وغالباً ما يكون إنتاج الكحول وتوزيعه بطريقة غير رسمية راسخاً في التقاليد الثقافية والنسيج الاجتماعي والاقتصـــادي للمجتمعات المحلية. وتعد القدرة على التعامل مع إنتاج الكحول وتوزيعه واســـتهلاكه بطريقة غير رسمية أو غير مشروعة، بما في ذلك مسائل السلامة، محدودة أو غير كافية، لا سيما في الولايات القضائية التي يشكل فيها الكحول غير المسجل نسبة كبيرة من إجمالي كمية الكحول المستهلكة.

٩- ويمثل التسويق عبر السائل والتسويق الرقمي تحدياً متزايداً للجهود الرامية إلى مكافحة تسويق الكحول والإعلان عنه مكافحة فعالة. وقد أصبح منتجو المشروبات الكحولية وموزعوها يميلون بشكل متزايد إلى الاستثمار في التسويق الرقمي واستخدام منصات التواصل الاجتماعي، وذلك بوصفهم شركات تستهدف الربح وذات بنية تحتية تتيح "الإعلان الأصلي" القائم على البيانات وذي الطابع التشاركي. إن التسويق عبر الإنترنت يعبر الحدود بسـهولة أكبر مقارنة بالتلفزيون عبر السـائل وبالتالي فإنه يصـعب إخضـاعه للمراقبة على المسـتوى الوطني. وبالموازاة مع تزايد فرص تسويق الكحول وبيعه عبر المنصات الإلكترونية، تتطور نظم التوريد بسرعة، مما يعيق بشكل كبير قدرة الحكومات على مكافحة بيع الكحول للقُصّر وللأشخاص المخمورين.

١٠- إن محدودية القدرة التقنية والموارد البشـــرية والتمويل تشـــكّل عائقاً أمام الجهود الرامية إلى اســـتحداث تدخلات فعالة لمكافحة الكحول على جميع المسـتويات وتنفيذها وإنفاذها ورصـدها. ولا تتوافر عادة الخبرة التقنية المتصـلة بتدابير مكافحة الكحول على الصـعيدين الوطني ودون الوطني، كما أن أمانة المنظمة تفتقر على جميع المسـتويات إلى الموارد البشـرية والمالية الكافية لتقديم المسـاعدة التقنية اللازمة ولتجميع المعارف التقنية ونشـرها ووضـــعها موضـــع التنفيذ. وهناك عدد قليل من منظمات المجتمع المدني التي تمنح الأولوية لمكافحة الكحول باعتباره خطراً على الصـــحة وتحث الحكومات على اتخاذ الإجراءات اللازمة، كما كان الحال بالنســـبة لمكافحة التبغ. وفي ظل غياب التمويل من المؤســـســـات الخيرية ومحدودية موارد منظمة الصـــحة العالمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، فإن حجم الاستثمارات المخصصة لبناء القدرات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل قليل.

١ التقرير عن وضـــع الكحول والصـــحة في العالم لعام ٢٠١٨. جنيف: منظمة الصـــحة العالمية؛ ٢٠١٨ (بالإنكليزية) (https://apps.who.int/iris/handle/10665/274603، تم الاطلاع في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

١١- إن عدم توافر نظم وطنية متطورة بما فيه الكفاية لرصد استهلاك الكحول وأثره على الصحة يحد من القدرة على الدعوة إلى وضع سياسات فعالة لمكافحة الكحول ورصد تنفيذها وأثرها.

الفرص

١٢- يتم الإقرار بشكل متزايد بأن تعاطي الكحول وأثره على الصحة عامل من عوامل عدم المساواة في مجال الصحة. وعلى نطاق مجتمع ما، تكون الأضرار الصحية والاجتماعية من مستوى ونمط شرب معيّنين أكثر جسامة لدى الناس الفقراء منها لدى الناس الأغنياء، أما بالنسبة للمجتمعات فتكون هذه الأضرار أكثر جسامة لدى المجتمعات الأكثر فقراً منها لدى المجتمعات الأكثر غنى. ويمكن أن تؤدي زيادة استهلاك الكحول إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الصحية والاجتماعية، سواء بين الجنسين أو بين الطبقات الاجتماعية. ولابد أن تولي السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من عدم المساواة في مجال الصحة وتعزيز التنمية المستدامة عناية متواصلة لسياسات وبرامج مكافحة الكحول.

١٣- وخلال السنوات الأخيرة، انخفض استهلاك الكحول لدى الشباب في العديد من البلدان عبر أوروبا وفي بعض المجتمعات الأخرى ذات الدخل المرتفع. ويبدو أن هذا الانخفاض مازال مستمراً لدى الفئة العمرية التالية، مع تقدم المنتمين إلى هذه الفئة العمرية في السن؛ كما أن الاستفادة من هذا الاتجاه تشكل فرصة كبيرة لسياسات وبرامج الصحة العمومية. وهناك أيضاً اتجاه نحو تزايد نسبة شاربي الكحول السابقين لدى الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عاماً. ومن بين العوامل المساهمة في ذلك زيادة الوعي بالآثار الصحية والاجتماعية السلبية المترتبة على تعاطي الكحول على نحو ضار، لاسيما علاقاته السببية ببعض أنواع السرطان، وأمراض الكبد والأمراض القلبية الوعائية، وارتباطه بزيادة خطر الإصابة بأمراض معدية مثل السل وفيروس العوز المناعي البشري/ الأيدز. إن زيادة إلمام الناس بالأمور الصحية ووعيهم بالصحة تتيح فرصة تعزيز أنشطة الوقاية وتوسيع نطاق التحري والتدخلات السريعة في مجال الخدمات الصحية.

١٤- وقد جرى تعزيز مجموعة البيّنات المتعلقة بفعالية تدابير مكافحة الكحول ومردوديتها بشكل معتبر خلال السنوات الأخيرة. وأظهر آخر تحليل اقتصادي أجري تحت رعاية المنظمة أن الاستثمارات المُوظّفة في "أفضل خيارات" مكافحة الكحول حققت عوائد كبيرة: فكل دولار أمريكي إضافي يُستثمر في أكثر التدخلات مردودية لكل فرد في السنة سيحقق عائدا قدره ٩,١٣ دولاراً أمريكياً بحلول عام ٢٠٣٠، وهو عائد أعلى من العائد المحقق من استثمار مماثل في مجال مكافحة التبغ (٧,٤٣ دولاراً أمريكياً) أو منع الخمول البدني (٢,٨٠ دولاراً أمريكياً).[١]

سبيل المُضي قُدماً

المجالات ذات الأولوية لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية العالمية

١٥- لابد من اتخاذ إجراءات متناسقة على الأقل لإضفاء الاستقرار على الاتجاهات الحالية نحو تزايد استهلاك الكحول في العديد من أقاليم المنظمة وتعجيل الاتجاهات الآخذة في التناقص في أقاليم أخرى. وتشمل المجالات ذات الأولوية منع الأطفال والمراهقين من البدء في شرب الكحول، واتخاذ إجراءات لخفض كمية الكحول المستهلكة

١ إنقاذ الأرواح وتقليل النفقات: استجابة استراتيجية للأمراض غير السارية. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٨ (بالإنكليزية) (https://apps.who.int/iris/handle/10665/272534، تم الاطلاع في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

من جانب شاربي الكحول وتدابير لحماية الأشخاص الذين لا يشربون الكحول من من الضغوط التي تدفعهم نحو شرب الكحول، ودعم سلوكيات الامتناع عن شرب الكحول.

١٦- وينبغي أن تؤدي كيانات الصحة العمومية دوراً قيادياً في الترويج لبرنامج عمل بشأن الصحة العمومية يرمي إلى الحد من تعاطي الكحول على نحو ضار وبناء شراكات وشبكات تعاونية واسعة النطاق على جميع المستويات. ولا تنحصر المشاكل الناجمة عن تعاطي الكحول في الأمراض غير السارية ولا حتى في الصحة، بل إنها يمكن أن تعيق تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. ولابد من تشكيل تحالفات طويلة الأجل بين كيانات الصحة العمومية وكيانات أخرى اعترافاً بحالات التداخل الهامة بين المشاكل المتعلقة بالصحة وأنواع أخرى من المشاكل الناجمة عن تعاطي الكحول على نحو ضار. وينبغي إنشاء آليات على نطاق الحكومات ومشتركة بينها من أجل التعاون عبر مختلف القطاعات، أو تعزيزها إن كانت قائمة. ولابد من إقامة شراكات استراتيجية أو مواصلة تطوير الشراكات القائمة بهدف تعزيز التعاون الدولي وتنفيذ خيارات فعالة في مجال مكافحة الكحول.

١٧- ولابد من وضع الأهداف والغايات وتوضيحها تمشياً مع أطر الرصد العالمية والإقليمية، على أن تعكس أولويات الصحة العمومية واتجاهاتها وسياقاتها وفرصها على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني. إن وضع خطط عمل أو خرائط طريق خاصة بالتنفيذ مشفوعة بأهداف ومؤشرات وأطر زمنية محددة بوضوح يمكن أن تساعد على الإسراع في تنفيذ الاستراتيجية العالمية وزيادة مساءلة أصحاب المصلحة كافة عن الحد من تعاطي الكحول على نحو ضار.

١٨- ويمكن أن يدعم تعزيز وظائف ونظم رصد الكحول والصحة وترصّدهما على جميع المستويات وضع سياسات بشأن الكحول وتقييمها، وإعداد بيانات من أجل دعم تدابير مكافحة الكحول. ويمكن للبيانات التي تُعدّ على المستوى الوطني أو دون الوطني أو المحلي أن تساعد على تحسين فهم العوامل التي تساهم في نجاح الجهود الرامية إلى الحد من تعاطي الكحول على نحو ضار أو إخفاقها، وعلى تحديد مجالات العمل ذات الأولوية.

١٩- ولاتزال عناصر العمل العالمي المترابطة الرئيسية المبيّنة في الاستراتيجية العالمية ذات صلة بالحد من تعاطي الكحول على نحو ضار.

الدعوة والشراكة والحوار في مجال الصحة العمومية

٢٠- هناك حاجة إلى دعوة رفيعة المستوى على جميع المستويات لتسريع وتيرة تنفيذ الاستراتيجية العالمية للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار. ويمكن أن يساعد إنشاء يوم دولي للتوعية بشأن تعاطي الكحول على نحو ضار أو "يوم عالمي خالٍ من الكحول" على زيادة اهتمام الناس بهذه المشكلة وضمان استمرار هذا الاهتمام. ومن المرجح أكثر أن تنجح الدعوة في مجال الصحة العمومية إذا كانت مدعومة ببيّنات وإذا كانت مستندة إلى الفرص الناشئة، وإذا كانت الحجج المقدمة خالية من التهذيب الأخلاقي. وينبغي ألا يقتصر الخطاب الدولي بشأن وضع سياسة مكافحة الكحول وتنفيذها على الأمراض غير السارية، بل ينبغي أن يمتد ليشمل مجالات الصحة والتنمية الأخرى، بما في ذلك منظور "إلحاق الضرر بالآخرين". وتعد تكنولوجيات الاتصال الحديثة ومواد الاتصال المتعددة الوسائط ضرورية لنجاح حملات الدعوة وتغيير السلوكيات، كما هو الحال في وسائل التواصل الاجتماعي مثلا.

٢١- ولابد من إقامة شراكات جديدة وإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشكل ملائم من أجل بناء القدرات ودعم تنفيذ حزم تقنية عملية ومركّزة كفيلة بضمان تحقيق عائدات على الاستثمارات. إن مبادرة "SAFER" الجديدة التي تقودها المنظمة والرامية إلى تعزيز تنفيذ "أفضل الخيارات" ودعمه، وغيرها من تدابير مكافحة الكحول الموصى بها على المستوى القطري،[1] يمكن أن يبث النشاط في عمل البلدان بفضل الإجراءات المنسقة لشركاء المنظمة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ولابد من حماية وضع سياسات الكحول وإنفاذها من تدخل الأوساط التجارية، كما يتعين إنشاء آليات مناسبة لرصد هذا التدخل.

٢٢- ويُشجَّع المشغلون الاقتصاديون العاملون في مجاليّ إنتاج الكحول وتجارته على المساهمة في الحد من تعاطي الكحول على نحو ضار في مجالات عملهم الأساسية، مع مراعاة السياقات الدينية والثقافية الوطنية، وعلى اتخاذ خطوات ملموسة من أجل التخلص من تسويق المنتجات الكحولية والإعلان عنها وبيعها للقاصرين. وينبغي أن يركز الحوار العالمي الجاري مع المشغلين الاقتصاديين العاملين في مجاليّ إنتاج الكحول وتجارته على مساهمة دوائر صناعة الكحول في الحد من تعاطي الكحول على نحو ضار بوصفها جهات معنية بتطوير المشروبات الكحولية وإنتاجها وتوزيعها/ بيعها، وأن يتمحور حول المجالات التالية: التسويق التقليدي وعبر الإنترنت أو الرقمي (بما في ذلك الرعاية)؛ والبيع والتجارة الإلكترونية والتسليم؛ والإنتاج والتوسيم؛ والبيانات المتعلقة بالإنتاج والمبيعات.

الدعم التقني وبناء القدرات

٢٣- تهدف المنظمة إلى ضمان أن يتمتع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية بحلول عام ٢٠٢٣ وأن يستفيد مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة. وفي سياق الحد من تعاطي الكحول على نحو ضار، يمكن أن تُترجم هذه الأهداف إلى ما يلي: تزايد نسب السكان المحميين من تعاطي الكحول على نحو ضار بفضل سياسات فعالة بشأن مكافحة الكحول؛ والحد من تعاطي الكحول على نحو ضار بين السكان؛ وزيادة نسبة المستفيدين من التغطية الصحية الشاملة بين الأشخاص الذين يعانون من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي الكحول والاعتلالات المصاحبة لها. وقد يتطلب تنفيذ تدابير سياساتية لمكافحة الكحول على المستوى القطري مساعدة تقنية قوية، لاسيما في البلدان الشحيحة الموارد وفي مجالات تقنية مثل فرض الضرائب، أو التشريعات، أو مراعاة حماية الصحة من الأضرار الناجمة عن تعاطي الكحول في المفاوضات التجارية.

٢٤- ومن شأن الشبكات العالمية والإقليمية التي تضمّ جهات التنسيق القطرية المعنية بسياسات مكافحة الكحول وخبراء تقنيين أن تيسّر التعاون القطري ونقل المعارف وبناء القدرات. وسيكون من المفيد لو تركز هذه الشبكات والمنصات التقنية على المجالات التقنية المعقدة بشكل خاص، مثل الرقابة على التسويق الرقمي والإعلان في وسائل التواصل الاجتماعي. ومن الضروري إنشاء سجل شامل للأمثلة العملية على حسن تنفيذ وتقييم خيارات سياسات مكافحة الكحول في مختلف السياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن ربطها بنظام المعلومات العالمي للمنظمة بشأن الكحول والصحة أو دمجها فيها، والحفاظ على هذا السجل. وهناك طلب قوي أيضاً على الدعم التقني لوضع نظم وطنية لرصد الكحول والصحة، وعلى الأدوات التقنية التي يمكن أن تساعد على تحسين البيانات التي تُعدّ على المستوى القطري، تمشياً مع المتطلبات الدولية لإعداد التقارير.

[1] المنظمة تطلق مبادرة "SAFER" الجديدة لمكافحة الكحول (بالإنكليزية) (https://www.who.int/substance_abuse/safer/en/، تم الاطلاع في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

إنتاج المعارف ونشرها

٢٥- بالمقارنة مع عام ٢٠١٠، أصبح بإمكان عدد أكبر من البلدان جمع معلومات موثوقة عن تعاطي الكحول والمقارنة بينها ونشرها، وعواقب تعاطي الكحول من الناحيتين الصحية والاجتماعية، وعن تطورات السياسات، غير أن عدد هذه البلدان لايزال محدوداً. وكي يتسنى رصد نصيب الفرد الإجمالي من استهلاك الكحول رصداً فعالاً، لابد من وضع إجراءات مبسّطة لتوليد البيانات وجمعها والتحقق منها والإبلاغ عنها قياساً بمؤشرات استهلاك الكحول، والتي تتيح تحديث البيانات بانتظام على المستوى القطري بفواصل زمنية تتراوح مدتها من سنة إلى سنتين، مع تقليص الوقت الفاصل بين لحظة جمع البيانات والإبلاغ عنها إلى أدنى حد. إن رصد التغطية العلاجية للاضطرابات الناجمة عن تعاطي الكحول رصداً فعالاً لا يتطلب إحراز هذا التقدم فحسب، بل أيضاً تحسين طرائق رصد التغطية العلاجية، على أن يكون ذلك كله في إطار التغطية الصحية الشاملة. وتُشجّع جميع البلدان على إدراج وحدات بشأن الكحول في أدوات جمع البيانات المستخدمة في أنشطة الترصّد القائمة على السكان.

٢٦- وينبغي أن يركز البحث التعاوني الدولي وإنتاج المعرفة على إعداد بيانات وثيقة الصلة بوضع سياسات مكافحة الكحول وتنفيذها. ولابد من استثمار المزيد في البحوث الدولية بشأن أسباب التفاوت القائم في تنفيذ تدابير سياسات مكافحة الكحول في مختلف الولايات القضائية، مع إجراء تحليلات كمية ونوعية لعوائق مختلف خيارات السياسات وعواملها التمكينية وآثارها، وفي مختلف الفئات السكانية. ومن الضروري إجراء بحوث متصلة بالصحة العمومية الدولية تتناول دور استهلاك الكحول في انتقال بعض الأمراض المعدية وتطورها وحصائل علاجها، والضرر الذي يلحق بالآخرين نتيجة شرب الكحول، ومجموعة اضطرابات الكحول في الأجنة، واستهلاك المشروبات الكحولية المنتجة بصورة غير رسمية وغير قانونية وعواقبه على الصحة.

٢٧- ويلزم إجراء دراسات دولية من أجل إيجاد طرق فعالة لزيادة إلمام شاربي الكحول بالأمور الصحية، كما يجب وضع وتنفيذ معايير دولية لتوسيم المشروبات الكحولية. وينبغي تحديث معجم مصطلحات الكحول والمخدرات الصادر عن المنظمة[1] بغية ضمان اعتماد "لغة موحدة" في هذا المجال بين مختلف الثقافات والولايات القضائية. وسيكون من المفيد إجراء دراسات بشأن تكاليف تدابير مكافحة الكحول وفوائدها وإعداد مبررات الاستثمار، والتي يمكن أن تساعد نتائجها على التغلب على مقاومة تدابير مكافحة الكحول الفعالة في ضوء الإيرادات المالية وغيرها من الإيرادات المرتبطة بإنتاج الكحول وتجارته. وسيكون من المفيد أيضاً إجراء استعراض موثوق وشامل للبيّنات المتراكمة بشأن التدابير القابلة للتنفيذ والفعالة للتصدي لتعاطي الكحول على نحو ضار. وهناك حاجة إلى تواصل ودعوة استراتيجيّن ومتطوريْن بشكل جيد لإذكاء وعي صناع القرار والناس عامة، وتعبئة مختلف أصحاب المصلحة لاتخاذ إجراءات منسقة بهدف حماية الصحة العمومية، وتعزيز الالتزام السياسي بالحد من تعاطي الكحول على نحو ضار.

حشد الموارد

٢٨- يشكل الافتقار إلى الموارد عائقاً رئيسياً أمام اتخاذ إجراءات عالمية ووطنية للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار، أو تسريعها. إن القول الذي يفيد بأن "حجم العبء المرضي والاجتماعي الناجم عن الكحول يتعارض تعارضاً صارخاً مع الموارد المتاحة على كل المستويات للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار" لايزال صالحاً

١ معجم مصطلحات الكحول والمخدرات. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ١٩٩٤ (بالإنكليزية) (https://apps.who.int/iris/handle/10665/39461، تم الاطلاع في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

رغم مرور تسع سنوات على اعتماد الاستراتيجية العالمية.[١] ولم تبد أي من الجهات المانحة الرئيسية اهتمامها بدعم العمل الرامي إلى الحد من تعاطي الكحول على نحو ضار على المستوى العالمي أو في البلدان التي ترزح تحت عبء ثقيل. إن نقص الدعم المالي اللازم لإعداد سياسات مكافحة الكحول وتنفيذها ورصدها في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وللتعاون والبحث الدوليَيْن في هذا المجال، ومشاركة المجتمع المدني على المستوى الدولي يتعارض بشكل صارخ مع الوضع في مجال مكافحة التبغ. وقد تؤدي زيادة الوعي بأثر تعاطي الكحول على نحو ضار على نمو الطفل وصحة الأم، وبمخاطر الإصابة بأمراض معدية مثل السل وفيروس العوز المناعي البشري، إلى تغيير الوضع فيما يتعلق بتمويل إعداد سياسات وبرامج بشأن الكحول، غير أن ذلك لم يتحقق بعد.

٢٩- إن الافتقار إلى الموارد اللازمة لتمويل تدابير مكافحة الكحول والبرامج والتدخلات الرامية إلى الوقاية من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي مواد الإدمان وعلاجها، يستلزم وضع آليات تمويل مبتكرة كي يتسنى تحقيق الغايات ذات الصلة من أهداف التنمية المستدامة. وقد أُبلغ عن اعتماد نُهج مبتكرة عديدة تجمع بين معارف مسندة بالبيّنات وأفكار غير مألوفة على صعيد البلدان وعلى المستوى الدولي. وهناك حالياً أمثلة على استخدام العائدات الناجمة عن الضرائب المفروضة على المشروبات الكحولية لتمويل مبادرات ترمي إلى تعزيز الصحة، والتغطية الصحية للسكان المعرضين للخطر، والوقاية من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي الكحول ومواد الإدمان وعلاجها، وفي حالات أخرى، من أجل دعم العمل الدولي في هذه المجالات. وفي بعض الولايات القضائية، يُستمد التمويل المخصص للوقاية من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي الكحول والاعتلالات المصاحبة لها وعلاجها من العائدات الناجمة عن: احتكارات الدولة للبيع بالتجزئة؛ أو فرض ضريبة على الأرباح المحققة على المشروبات الكحولية عبر سلاسل القيمة؛ أو فرض ضرائب على الإعلانات عن الكحول؛ أو فرض غرامات مخصصة نتيجة عدم الامتثال للنظم المتعلقة بالكحول. وينبغي النظر في اتخاذ التزام حكومي دولي بفرض ضريبة عالمية على الكحول في سبيل دعم هذه الجهود، على أن يُنظّم استخدام الأموال المجمّعة من هذه الضريبة على صعيد دولي.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٣٠- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير وتقديم المزيد من الإرشادات بشأن سبيل المُضي قُدماً.

= = =

١ الاستراتيجية العالمية للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٠، الفقرة ٥٦ (https://www.who.int/substance_abuse/msbalcstrategyara.pdf، تم الاطلاع في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).